الفصل الثانى

المناطق الحرة وزيادة التبعية

للشركات متعددة الجنسيات

أولا: نشاط الشركات دولية النشاط بين التأييد والمعارضة

ثانيا: الشركات دولية النشاط كوسيلة لجذب

الاستثمار المباشر

المناطق الحرة وزيادة التبعية للشركات دولية النشاط

أولا: نشاط الشركات دولية النشاط بين التأييد والمعارضة

بصفة عامة تلعب الشركات متعددة الجنسيات دورا كبيرا فى رفع كفاء قطاع التصدير فى الدول النامية. وهناك دوافع لدى هذه الشركات العملاقة لنقل وتوطين بعض الصناعات فى الدول النامية، ولعل من أهمها الانخفاض النسبى فى تكلفة النقل واختصار الوقت اللازم-للنقل. وترجع أهمية ذلك الى أن تكلفة النقل تمثل نسبة عالية من تكلفة المنتج النهائى فى الدول الصناعية. وتلقى الشركات متعددة الجنسية قبولا متزايدا فى الدول النامية خاصة تلك التى تتبنى استراتيجية التوجه التصديرى. والمنافع المتحققة للدول النامية من جراء ذلك تتمثل فى تقليل تكلفة حصولها على التكنولوجيا الحديثة والتدريب عليها، وفتح أسواق الدول الصناعية لمنتجات الصناعات التى تقيمها الشركات متعددة الجنسية فى الدول النامية. وهناك منتجات لايمكن انتاجها فى الدول النامية بدون نشاط الشركات متعددة الجنسية، وقيامها أيضا بتسويق هذه المنتجات عالميا. والاستثمار الأجنبى فى صورة نشاط الشركات متعددة الجنسية يشمل فضلا عن الانتاج والتسويق أيضا التمويل على المستوى الدولى. والمشكلة الرئيسة لدى الدول النامية فى تعاملها مع الشركات متعددة الجنسية تتمثل فى كيفية الاستفادة من النواحى الايجابية لنشاطها دون الوقوع فى شرك التبعية. ان علاقات التبعية المتشابكة تنشأ من خلال الشركات متعددة الجنسية وأسلوب الانتاج للتصدير. ولعل قوة المركز التفاوضى لهذه الشركات العملاقة يرجع الى كبر حجمها وسيطرتها على الأسواق العالمية، وارتقاء قدراتها الادارية والتكنولوجية،

بالاضافة الى تمتعها بحماية دولها، وقدرتها على توزيع الاستثمارات على أرجاء العالم، مما يعد وسيلة ضغط على الدول النامية للاذعان لشروطها. وعلى سبيل المثال تعرضت ساحل العاج لتهديد من شركة رينو الفرنسية لصناعة السيارات بنقل نشاطها الى دول أخرى اذا لم تستمر المزايا والاعفاءات الضريبية التى تحصل عليها.[1]

ويهتم أنصار مدرسة التخلف والتبعية فى أمريكا اللاتينية بدراسة التبعية الهيكلية للدول النامية للشركات متعددة الجنسيات، وتستند تحليلاتهم الى أن الانتاج فى المناطق الحرة لايندمج فى الاقتصاد القومى الا من خلال العمالة الوطنية والخدمات المقدمة، ماعدا ذلك من عناصر داخل الشركات متعددة الجنسيات فانها تتكامل رأسيا مع السوق العالمية. لذلك يضعف تأثير الدول النامية على عملية وطرق الانتاج. كما أن عملية الانتاج فى المناطق الحرة تعتمد على سلع وسيطة، وغالبا لايترتب على هذا الانتاج قيام تشابك صناعى فى الاقتصاد القومى بروابط خلفي وأمامية كما هو منتظر، والسبب ربما يرجع الى تفضيل الشركات متعددة الجنسيات الى استيراد السلع الوسيطة من موردين فى دول أخرى يتمتعون بانخفاض التكلفة والثقة فى التعامل ومواعيد التوريد. ويضيف أنصار مدرسة التخلف والتبعية فى نقدهم لنشاط الشركات متعددة الجنسية فى الدول النامية أن الاستفادة من نقل التكنولوجيا الراقية غالبا ماتكون مقيدة ومحدودة. وتوجد تبعية للأسواق الخارجية، حيث تصمم وتنتج فى المناطق الحرة منتجات أساسا لاشباع الطلب الخارجى فى أسواق الدول

[1] راجع فى ذلك:
Behtke,: Multinationale Unternehmen und Entwicklunslaender....,pp. 196.

لصناعية المتقدمة، ورقابة الشركات متعددة الجنسية على الأسواق العالمية لاتتيح فرصا لمنافسة السلع الوطنية. ومن جهة أخرى، فان التصنيع المتجه للتصدير والارتباط بالسوق العالمية، كما هو الحال فى المناطق الحرة، يمكن النظر اليه من الناحية القانونية والسياسية على أنه يحقق تنمية تابعة، ذلك لأن تلك المناطق الحرة تعتبر فعليا جزر انتاج معزولة، وحسب تعبير بوده Bode فان انشاء وتقوية هيكل اقتصادى منفصل عن الاقتصاد القومى يؤدى الى نمو غير متوازن على المستويين الاقتصادى والاجتماعى، مما يؤدى الى زيادة حدة التخلف.[1]

وغالبا ما لا تطبق التشريعات الوطنية على المديرين الأجانب بالمناطق الحرة بنفس قوة تطبيقها على الشركات الوطنية، وفى حالة نشوب نزاع قانونى غالبا ماتتدخل الحكومات الأجنبية لمساندة شركاتها. ويرى بول ستريتين Paul Streeten أن الشركات متعددة الجنسيات تستمد قوتها التفاوضية من قدرتها على توجيه حركة رأس المال والتكنولوجيا والتسويق على مستوى السوق العالمية، وهى نفسها خصائص الاستثمار الأجنبى المباشر.[2] ومن جهة أخرى هناك من الدراسات الاقتصادية مايشكك فى صحة أن الاستثمار الأجنبى المباشر يسبب تبعية للدول النامية، وتزيد من حدتها بحجة أنه يوجد فى معظم الدول النامية

[1] أنظر فى ذلك:
Bode, Th., Mueller, Debus, Th., E.: Die Auswirkungen von Direktinvestitionen auf das wirtschaftliche Wachstum und die Zahlungsbilanz von Malysia 1962-1971, Regensburg 1975. Pp. 14.

[2] أنظر فى ذلك:
Streeten, P.: The Multinational Enterprise and Theory of Development Policy, in: World Development, Vol. 1, 1973. Pp. 1-14.

طاقة استيعابية معينة للصادرات الصناعية قبل أن تنشأ مشكلات التبعية، ذلك لأن قاعدتها الانتاجية ضعيفة ومحدودة.[1]

ثانيا: الشركات دولية

النشاط كوسيلة لجذب الاستثمار المباشر

الدول النامية فى سعيها لجذب الاستثمارات الأجنبية أمامها عدة اختيارات حسب نوع الصناعة والنشاط الاقتصادى، ويمثل ذلك أداة للتأثير فى عملية التفاوض مع الشركات متعددة الجنسية بشأن الاستثمار فى المناطق الحرة. والشركات متعددة الجنسيات كقوة اقتصادية هائلة تسعى الى تحقيق الربح فى كافة أنحاء الكرة الأرضية، ولاتبحث عن امتلاك قوة سياسية، لذلك فهى تبحث عن أفضل مناخ للاستثمار، ويمكن القول بأن انشاء منطقة حرة للانتاج والتصدير يجب أن تكتسب أولوية فى هذا المجال. وتستطيع الدول النامية أن تحوز فى تفاوضها مع الشركات متعددة الجنسيات نفس قوة التأثير اذا ما كانت تهيىء للاستثمار الأجنبى مناخ جيد للاستثمار، وذلك بتوفير البنية الأساسية ونظم حديثة للاتصالات والمواصلات. ان القوة التفاوضية للدول النامية تكون بتوفير اطار تشريعى ومؤسسى جيد وادارة حديثة. وارتفاع درجة تطور علاقات السوق فى الدول النامية يلعب دورا فى رفع القدرة التنافسية للصناعة المحلية. والمناطق الحرة تعتبر أداة فعالة فى هذا المجال. وامكانيات الاختيار توقف على

[1] أنظر فى ذلك على سبيل المثال:
Helleiner, G., K.: Manufacturing for Export, Multinational Firms and Economic Development, in: World Development, Vol. 1, 1973. Pp. 13-21.

نوع الاستثمار ونوع النشاط الاقتصـــادى والدولـــة المصـــدرة لـــرأس المـــال والاستثمارات. ويمكن تقديم حزافز واعفاءات ضريبية للاستثمار فى مجـــالات معينة، ولعل طبيعة المنطقة الحرة كجزيرة اقتصادية معزولة يتيح للدولة النامية امكانية الرقابة عليها بسهولة.

وهناك نقطة خلاف يجب اثارتها فى هذا المجال، وهى الى أى مدى ترحـــب الشركات متعددة الجنسيات بمشاركة الشركات الوطنية لها فى عمليات الانتـــاج والتصدير بالمناطق الحرة. فمن جهة يرى البعض أن هذه المشاركة ترفع مـــن درجة رقابة الدولة النامية على نشاط الشركات متعددة الجنسيات، ومـــن جهـــة أخرى يرى البعض أن هذه الرقابة مكلفة ولاضرورة لـــها.[1] كمـــا أن قيـــام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا يكون أكثر فعالية فى حالة مشـــاركة الشركات الوطنية لها فى الملكية.

[1] أنظر فى ذلك:
Penrose, E.: Ownership and Control, Multinational Firms in Less Developed Countries, in: Helleiner, G. K., A World Divided....pp. 154.